الأمم المتحدة

CEDAW

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.246
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثالثة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٤٦

المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الأربعاء ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة يوكيج
(نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٧ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

نظرا لغياب السيدة كورتي فقد ترأست الجلسة السيدة يوكيج، نائبة الرئيسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٧ من الاتفاقية (تابع)
التقريران الأولي والثاني لزامبيا (تابع) (CEDAW/C/ZAM/1-2 و Amend.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة احتلت السيدة شيقاجا (زامبيا) مقعدا على طاولة اللجنة.

٢ - السيدة شيقاجا (زامبيا): قالت إنها تود أن ترد على الأسئلة التي أثارها أعضاء اللجنة، وتبدأ بعض الإجابات ذات الطابع العام. فأولا لا يعتبر ختان الإناث عادة تقليدية في أية منطقة في زامبيا، إذ تؤكد التقاليد الزامبية على الصحة الشخصية للمراهقات.

٣ - ومضت تقول إن مما لا شك فيه أن هنالك مشكلة كبيرة تتمثل في العنف الموجه ضد المرأة في زامبيا، ولا سيما في شكل الاعتداء على الزوجات، وتعود جذور هذه الممارسة إلى الاعتقاد الشائع بأن للزوج الحق في تأديب زوجته وضربها. وترى بعض النساء أن ضرب أزواجهن لهن يعتبر دليلا على الحب. وفضلا عن ذلك، تحجم وكالات إنفاذ القانون عن التدخل في الحالات التي تعتبرها منازعات منزلية. وأن العنف الموجه ضد المرأة يعتبر في القانون الجنائي الزامبي جريمة ويتراوح من اعتداء بسيط إلى اعتداء يتسبب في إحداث أذى بدني جسيم. وقال إن الحكومة تشجع محاكمة الجناة إلا أن معظم ضحايا هذا العنف لا يكن على استعداد لتوجيه التهم رسميا. وأسوأ من ذلك أن النساء لا يرغبن في الاعتراف بتعرضهن للاعتداء ربما خوفا من انتقام آخر أو من فسخ الزواج. والجدير بالاهتمام والملاحظة أن معظم النساء يعتمدن اقتصاديا على أزواجهن.

٤ - ومضت تقول ومثلما ورد في الإضافة إلى التقريرين الأولي والثاني لزامبيا، فإن القانون الزامبي يعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالأهلية القانونية ويمنحهما مركزا قانونيا متساويا، ونفس الحق في التقاضي ورفع الدعوى. ويعامل الأعضاء من الجنسين بموجب القانون بوصفهم كيانات قانونية دون تمييز بين الرجل والمرأة. وفضلا عن ذلك، يمنح القانون الزامبي حقوق المواطنة المتساوية للرجل والمرأة.

٥ - ومضت تقول إذا كان أحد الوالدين لطفل يولد في زامبيا من مواطني البلد، يصبح ذلك الطفل بالتالي مواطنا من يوم مولده. ويعتبر هذا القانون الذي لا يميز بين الجنسين تحسنا. ففي السابق كان الطفل الذي يولد لأب زامبي يمنح تلقائيا حق المواطنة أما الطفل الذي يولد لأم زامبية لم يكن له هذا الحق.

(السيدة شيقاجا، زامبيا)

٦ - وقالت إنه في حين أن المرأة المتزوجة من مواطني زامبي لفترة تزيد على ثلاث سنوات قبل ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ تتمتع بالحق في طلب المواطنة، فإن الرجل المتزوج بإمرأة زامبية لا يزال مطلوبا منه بموجب دستور عام ١٩٩١ الانتظار لمدة عشر سنوات للحصول على هذا الحق. ويعتبر هذا النص مثار حساسية وخلاف في زامبيا حيث كثيرا ما يميل الذكور الأجانب إلى عقد زيجات منفعة للبقاء في زامبيا لأسباب اقتصادية. وعلى كل فهذه المادة الدستورية محل استعراض ويتوقع تعديلها في المستقبل القريب.

٧ - ومضت تقول إن وحدة "دور المرأة في التنمية" التابعة لهيئة التخطيط والتعاون الإنمائي تعمل كأداة لتنسيق قضايا التنمية وحقوق الإنسان المتصلة بالمرأة. وتشمل مسؤولياتها تنظيم الحلقات الدراسية لزيادة الوعي المجتمعي بحالة المرأة، وجمع المعلومات والمواد والمساهمة في وضع الخطط والميزانيات. ولم تحقق وحدة "دور المرأة في التنمية" أهدافها بعد ولكنها تعمل على إنشاء آليات لتسهيل عملية النهوض بالمرأة.

٨ - واستطردت تقول إن سؤالا قد أثير أيضا بشأن أثر المنظمات غير الحكومية على الجمعية النسائية ووحدة دور المرأة في التنمية. فقد كانت الجمعية النسائية في زامبيا دائما جناحا سياسيا للحزب وكثيرا ما كانت عادات ومعتقدات أعضائها تتعارض مع تلك التي يؤمن بها أعضاء المنظمات غير الحكومية، الذين كانوا في غالبيتهم من النساء المتعلمات والمهنيات المهتمات باستكشاف بعض الشواغل مثل الميراث ومهور العرائس. وقالت إن وحدة دور المرأة في التنمية هي الإدارة الحكومية التي تتعامل مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون المرأة وهي بدورها تقوم بتعزيز عملها من خلال توسيع وتنويع اهتماماتها بشكل عام. فالمنظمات غير الحكومية تقوم، مثلا بتنظيم حلقات دراسية وتشترك في الحلقات التي تنظمها وسائط الاتصال في القضايا المتصلة بالمرأة. كما تشترك في تنقيح الكتب والمناهج التعليمية، بالتعاون مع "الإدارة الوطنية لوضع المناهج" التابعة لوزارة التعليم.

٩ - وقالت إن معدل التقدم البطيء الذي تسير به عملية النهوض بالمرأة في زامبيا يمكن عزوه إلى مجموعة من العوامل. فأولا، لا تقبل الثقافة الزامبية أن ترى المرأة في مركز المسيطر، كما لا تساعد العادات والممارسة على تشجيع المرأة على التفوق. وقالت إن للتعليم أثرا مفيدا وقد أصبح الآباء والأطفال يقدرون قيمة تعليم البنات، وبدأت شخصية المرأة في الظهور بقوة. ومما يؤسف له أنه في ظل برامج التكيف الهيكلي، تضطر الحكومة إلى تخفيض البرامج التعليمية، مما من شأنه إبطاء هذه العملية، والأمل أن يكون الإبطاء هذا مؤقتا. ومما لا شك فيه أن بعض التقاليد تمنع المرأة من التمتع بحقوقها بشكل كامل. إذ تتحمل المرأة المسؤولية الكاملة عن رعاية المنزل والأطفال، ولا يشارك الرجل إطلاقا في هذه الواجبات.

(السيدة شيقاجا، زامبيا)

وبالرغم من أن الشابات يعملن أحيانا قبل الزواج، فإن من المستحيل عليهن متابعة حياتهن الوظيفية بعد الإنجاب. وتعتبر دور الرعاية النهارية ظاهرة جديدة ونادرة ومكلفة ولا توجد إلا في المناطق الحضرية.

١٠ - ومضت تقول إنـــه يتوقع أن تعد البنات لدورهن في المستقبل بوصفهن زوجات وأمهات ومن ثم لا يعطي لتعليمهن تقليديا سوى قيمة ضئيلة. والأولاد، من ناحية أخرى، يعتبرون مسؤولين عن دعم أسرهم الموسعة ولذلك توجه جميع موارد الأسرة المتاحة لتعليمهم.

١١ - وقالت لقد عدلت المادة ٢٣ من الدستور المنقح لتنص على أن يتضمن أي قانون أحكاما تمييزية إما في ذاتها أو في أثرها. ولذلك يحق لكل مواطن أن يطعن أمام المحكمة في أي قانون يراه تمييزيا. ولقد أجري الاستعراض الدستوري الحالي لتأمين موافقة عامة السكان، نظرا لأن كثيرا من الأحزاب السياسية قد قاطعت عملية تعديل الدستور عندما جرت في عام ١٩٩١.

١٢ - ومضت تقول لم يجر النظر أبدا في إلغاء جميع "القوانين العرفية". فهذه "القوانين" هي في الواقع تقاليد لم تدون في شكل قانون. وفضلا عن ذلك فليست كل "القوانين العرفية" سلبية بالضرورة؛ ويحظر الدستور، على كل حال، ممارسة وإنفاذ أي من هذه "القوانين" يكون متعارضا مع مبادئ العدالة الأساسية.

١٣ - وقالت عادة ما يكون للأرملة في زامبيا الحق في حضانة أطفالها. وفي حالات استثنائية وعندما لا تكون في وضع يتيح لها رعايتهم نظرا لاعتلال الصحة مثلا، أو لعدم القدرة الاقتصادية، تتولى الأسرة الموسعة مسؤولية الأطفال. وفي الواقع لا يظهر موضوع الحضانة إلا في الأوساط الحضرية في حالة وفاة أحد الوالدين العاملين. أما في الأوساط الريفية فإن الأسرة الموسعة تعيش في حدود قرية واحدة، وفي حالة وفاة الزوج يقوم إخوانه بتجميع مواردهم لإعالة أرملة الزوج المتوفي. وإذا أخذ منها الأطفال يمكنها أن تتقدم إلى المحكمة العليا طالبة إعادتهم إليها.

١٤ - وقالت سوف يتناول التقرير اللاحق وبشكل كامـــل القضايـــا التـــي تثيرها المادة ٣ من الاتفاقية، بما في ذلك إجراء مناقشة مفصلة للميزانية ولبنية الآلية الوطنية. كما سيتضمن وصفا مفصلا لحالة المرأة في زامبيا تشمل بوجه خاص العادات والتقاليد التي تؤثر في حياتها. وسيكون من المفيد أن تقوم اللجنة بتحديد أي القوانين العرفية يحظى باهتمام وعناية خاصين منها.

(السيدة شيقاجا، زامبيا)

١٥ - وقالت فيما يتعلق بالمادة ٤، فإن التقرير اللاحق سيقدم معلومات بشأن التدابير الخاصة المؤقتة وبشأن تنسيق الأنشطة ذات الصلة، فضلا عن نتائج خطة التنمية القومية الرابعة فيما يتصل بالمرأة وعملية التنمية.

١٦ - وقالت يدرس الأولاد والبنات في ظل النظام التعليمي الزامبي على أيدي نفس المعلمين ويدرسون ذات المناهج ويجلسون لذات الامتحانات. وينتظم التعليم المختلط ما يزيد عن ٩٠ في المائة من المدارس الزامبية. وتنتظم نسبة مئوية أكبر من الأولاد بالمدارس الثانوية؛ ولكن يتسرب كثير من الإناث من المدارس عند الصف السابع. ويحدد امتحان الالتحاق بالمدارس الثانوية، في ظل السياسة الحكومية، درجات تأهيل أقل للإناث لتمكين المزيد منهن من الحصول على التعليم المدرسي التقني والثانوي. ورغم أن هذا الإجراء يعتبر عموما تمييزا إيجابيا فإن هنالك بعضا يرى ضرورة أن تتنافس المرأة مع الرجل على قدم المساواة.

١٧ - وقالت وفيما يتعلق بالمادة ٥ يمكن للمرأة الحصول على الطلاق في زامبيا، حيث يوجد نوعان من الزواج. فالحالات التي تخضع "لقانون الزواج" تتمتع بمركز دولي ويمكن تقديم طلبات الطلاق إما للمحكمة العليا في زامبيا أو في الخارج. أما الزيجات بموجب قوانين العرف، ولا سيما في المناطق الريفية، التي تتطلب دفع مهر رمزي، فلا يمكن فسخها إلا أمام المحاكم المحلية. ويعتبر دفع المهور أمرا مقبولا. وقد ظلت الأرامل تتمتع تقليديا بحماية جيدة، بالرغم من أن ظهور الاقتصاد النقدي قد أدى إلى بعض سوء المعاملة للأرامل ولا سيما في المناطق الحضرية من جانب قريباتها اللائي يطالبن بتركة الزوج المتوفي.

١٨ - وقالت وفيما يتعلق بالمادة ٦، فلا يوجد اتجار بالمرأة في زامبيا، وفي حين يوجد بغاء في زامبيا فإن القانون يقضي في حالة القبض على امرأة تمارس البغاء، بمحاكمتها أمام محكمة. كما يطلب من أي شخص يتهم بجنحة بما فيها البغاء أن يوقع استمارة الاعتراف بالذنب.

١٩ - وقالت وفيما يتعلق بارتفاع معدلات الأمية في أوساط النساء، والأسئلة التي أثيرت بشأن المادة ١٠، فإن لزامبيا برامج مجتمعية ممتازة لمحو الأمية الوظيفية في كل من المناطق الحضرية والريفية، مما أحدث أثرا فعالا في تحسين مستوى القراءة والكتابة في أوساط النساء. ويعزى ارتفاع معدلات تسرب البنات من المدرسة لأسباب اقتصادية في الأساس. كما أن كبر حجم الأسرة وهيمنة التقاليد يحمل الأباء على إرسال أولادهم إلى المدارس دون البنات. ولا تزال هنالك مع ذلك دراسات تجري بشأن هذا الموضوع.

(السيدة شيقاجا، زامبيا)

٢٠ - وقالت فيما يتعلق بالمادة ١١، ففي حين تلتزم حكومتها بتوفير الوظائف للنساء فقد حدث تقلص في الوظائف نتيجة لبرنامج التكيف الهيكلي الذي يتوقع له أن يحدث توسعا في الوظائف على المدى الطويل. ولا توجد سياسة حاليا لتوجيه المرأة في اختيار مهنها بالرغم من إمكانية القول بوجود عنصر توجيه في بعض المهن.

٢١ - ومضت تقول وفيما يتعلق بحقوق الإنجاب (المادة ١٢) فإن من الصعب جدا للمرأة أن تتحكم في هذا الحق نظرا لأن الغرض من الزواج عادة هو إنجاب الأطفال. ويشجع تنظيم الأسرة رغم ذلك من أجل خفض معدلات الولادة المرتفعة حاليا في زامبيا. وينتشر بشكل واسع، في هذا الصدد، استخدام موانع الحمل. ولا يسمح بالإجهاض إلا لأسباب طبية وإثر توصية من ثلاثة ممارسين طبيين.

٢٢ - وقالت تعزى زيادة عدد السكان ومعدلها ٣,٢ في السنة في زامبيا لارتفاع معدلات الخصوبة وتبلغ ٧,٢ ولانخفاض معدلات الوفيات وقد قدرت في عام ١٩٩٠ بـ ١٧,٥ في الألف. ونتج عن هيكل السكان ارتفاع معدل الإعالة مما زاد كثيرا من الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويشهد البلد هجرة داخلية كبيرة ولا سيما من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما نتج عنه زيادة منتظمة في التحضر الذي يقود بدوره إلى الإنهاك المستمر للهياكل الأساسية الحضرية وللخدمات الاجتماعية وللاقتصاد ككل.

٢٣ - وقالت وفي حين لا يمكن تفسير الخلل في السكان بهجرة الرجال إلى الخارج، التي ليست ذات شأن في زامبيا، فيمكن عزوه جزئيا إلى أسباب طبيعية، أي ارتفاع معدلات إنجاب الإناث وارتفاع معدلات وفيات الذكور. وقالت إنها ليست في وضع يتيح لها تقديم بيانات عن معدلات الوفيات بين النساء، ولكن معدلات الوفيات العامة تبلغ ١٨ في المائة تقريبا.

٢٤ - وقالت وفي ظل قانون العمل، يحق للمرأة العاملة إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر للولادة بعد أن تمضي سنتين في الخدمة، ومرة كل سنتين. وقد رئي أن تلك سياسة جيدة تشجع على تنظيم الأسرة.

٢٥ - وقالت إن الأمراض المميتة التي تؤثر على المرأة هي الملاريا والاضطرابات أثناء الحمل ومضاعفات الولادة وأمراض المسالك البولية، والحوادث والإصابات وأمراض التنفس والمضاعفات المتصلة بالإيدز، بهذا الترتيب.

٢٦ - وقالت سوف تؤجل الإجابات المتصلة بالأسئلة المثارة في إطار المواد ١٤ إلى ١٦ عن حالة المرأة الريفية وإجراء تحليل مفصل لعمليات الإدارة المختصة بدور المرأة في التنمية إلى التقرير المقبل.

(السيدة شيقاجا، زامبيا)

٢٧ - وقالت في ختام كلمتها إنها تلاحظ أن المرأة في زامبيا لم تستفد بقدر استفادة الرجل من الخدمات والفرص المتاحة في البلد. ويزيد حجم عملها في المنزل بدرجة غير تناسبية عن عمل الرجل بسبب الدور الذي يتحدد للجنسين من خلال تراث اقتصادي واجتماعي وثقافي قاس. وتتخلف المرأة بدرجة كبيرة عن الرجل في جميع المجالات. وحكومة زامبيا ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنس، وتعترف بالحق في العمل. ولكن سياسات التكيف الهيكلي تترك أثرا سلبيا أكبر على النهوض بالمرأة. وقالت إن أوجه عدم المساواة الموجودة سلفا تعني أن المرأة وغيرها ممن تقل فرصهم في الحصول على الموارد مثل التعليم والعمل والائتمان والمعرفة التكنولوجية يعانون بشكل أكبر. ويمكن لعملية إعادة الهيكلة أن تستغرق فترة قد تصل إلى ٥ سنوات ولكن يتم في ظل البيئة الليبرالية الجديدة اتخاذ التدابير لتمكين المرأة من بلوغ مستوى من الحياة مساويا لمستوى حياة الرجل على المدى الطويل.

٢٨ - الآنسة آباكا: قالت إن جميع الزيجات العرفية في بلدها غانا يجب أن تسجل ويتمتع الازواج بذات الحقوق القانونية التي يتمتع بها الأزواج في ظل الزيجات الرسمية. وقالت إن غانا مستعدة لأن تطلع زامبيا على خبراتها فيما يتعلق بتنظيم هذا الموضوع.

٢٩ - الآنسة أوديراجو: قالت إنها لا تتفق مع ممثلة زامبيا في عدم إمكانية تغيير "القوانين العرفية". وفي الوقت التي قد تكون فيه جميع العادات في زامبيا عادات إيجابية فإن هنالك بعض عادات في بلدها، بوركينا فاصو، تؤثر بشكل سلبي في صحة ورفاه ونماء المرأة مثل ختان الإناث والزواج الإجباري. وفي حين ينبغي الإبقاء على العادات التي تعكس قيما إيجابية يتعين أن تجري افريقيا التي تمر بمرحلة انتقال، تحليلا موضوعيا لعاداتها وتقاليدها لرفض ما هو سلبي منها.

٣٠ - الآنسة شكوب سبلنغ: قالت يتعين أن تدرس الحكومة الزامبية في تقريرها اللاحق العادات والتقاليد السابقة على الفترة الاستعمارية، فيما يتعلق بمختلف مواد الاتفاقية.

٣١ - الرئيسة: قالت إن بلدها، نيجيريا قام بتدوين القوانين العرفية وأنشأ آلية لتسجيل الزيجات العرفية لتبيان الحقوق والواجبات ذات الصلة. وربما تود زامبيا استلهام هذه التجربة. كما أن هنالك حاجة لتوعية المرأة الزامبية بأن العنف لا يعني الحب.

٣٢ - السيدة شيقاجا (زامبيا): رحبت بالتعليقات التي قدمت وقالت إن مختلف الملاحظات والاهتمامات التي أبديت سوف تظهر في تقرير بلدها المقبل.

٣٣ - وانسحبت السيدة شيقاجا (زامبيا) من مقعدها.

التقرير الأولي والدوري الثاني معا لغواتيمالا (تابع) (CEDAW/C/GUA/1-2)

٣٤ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة أرشيلا والسيدة ريسينوس فرنانديز دي مالدونادو (غواتيمالا) مكانيهما على طاولة اللجنة.

٣٥ - السيدة أرشيلا (غواتيمالا): قالت إن من المهم جدا أن توضع في الاعتبار الحالة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية للبلد عند تحديد ما يمكن عمله فيما يتعلق بالقوانين وتطبيقها. ويصدق هذا الاعتبار على بعض الأسئلة التي أثيرت بشأن القوانين التي تعتبر تمييزية.

٣٦ - وقالت لقد طلب توضيح بشأن دعوى عدم الدستورية التي عرضت على المحكمة الدستورية فيما يتعلق ببعض مواد القانون المدني. فقد دفع المدعي في تلك الدعوى بعدم دستورية المادة ٨١ من القانون المدني لأنها تحدد لزواج الأولاد سنا تختلف عن زواج البنات، مما يعتبر انتهاكا لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤ من الدستور. وخلصت المحكمة الى أن النص ليس به تمييز لأنه يراعي مصلحة الأسرة والمجتمع. كما رفضت المحكمة زعم المدعي المتعلق بعدم دستورية الفقرة ٣ من المادة ٨٩ من القانون المدني، المتعلقة بفترات انتظار المرأة قبل الزواج مرة أخرى.

٣٧ - وقالت فيما يتعلق بالشكوى المتصلة بالمادة ١٠٩ من القانون المدني، التي بمقتضاها يكون الزوج الممثل القانوني له ولزوجته، والدفع بعدم دستوريتها، فقد حكمت المحكمة بأنها ليست كذلك، فهي تتفق مع المادة ٤٧ من الدستور المتعلقة بحماية الأسرة. وذكر المدعي أيضا أن المادة ١١٥ من القانون المدني، التي تنص على أن تكون المرأة الممثل القانوني لها ولزوجها عندما يعجز الزوج عن ذلك لأي سبب هي مادة غير دستورية لأنها تنتهك حق المرأة في المساواة؛ ورفضت المحكمة ذلك الادعاء بناء على ذات الأسس.

٣٨ - ومضت تقول إن المحكمة رفضت زعم المدعي بعدم دستورية المادة ١٣١ من القانون المدني التي تنص على أن يكون الزوج مسؤولا عن ادارة موجودات الزوجين، ولاحظت أن حقوق الزوجة في هذا الصدد أيضا تحميها المواد ١١٧ و ١٢٥ و ١٣٢ من القانون المدني. وقد رفضت المحكمة ولذات الأسباب زعم عدم الدستورية الذي دفع به المدعي فيما يتعلق بالمادة ١٣٣ من القانون المدني التي تنص على إسناد ادارة موجودات الزوجين الى الزوجة في الظروف المنصوص عليها في المادة ١١٥.

(السيدة أرشيلا، غواتيمالا)

٣٩ - وقالت لقد زعم المدعي بعدم دستورية المادة ١١٠ من القانون المدني التي تحدد واجبات الزوج والزوجة أحدهما تجاه الآخر وتجاه الأطفال، لأنها تنتهك مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤ من الدستور. وقررت المحكمة أن المادة ١١٠ ليست غير دستورية وأنه يجب حماية مصالح الأطفال طبقا للمادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون المدني وأن المادة ١١٠ توفر الحماية للزوجة والأطفال.

٤٠ - ومضت تقول لقد زعم المدعي باكتساء المادة ١١٣ من القانون المدني طابعا تمييزيا لأنها تنص على عدم اشتغال المرأة بأي عمل خارج المنزل إلا إذا لم يكن يؤثر على واجباتها كأم وربة منزل؛ وقررت المحكمة عدم تنافي هذه المادة مع الدستور لأنها تتفق مع حقوق الأطفال في اطار المادة ٧٨ من القانون المدني والمادة ٤٧ من الدستور المتعلقة بحماية الأسرة والمادة ٥٢ من الدستور المتعلقة بحماية الأمومة، وقررت أن الغاء الالتزام برعاية الأطفال يكون متعارضا مع حقوق الأطفال والشبان المكفولة في المادة ٥١ من الدستور. ورفضت المحكمة دفع المدعي بعدم دستورية المادة ١١٤ من القانون المدني التي تنص على إمكانية اعتراض الزوج على اشتغال الزوجة بأنشطة خارج المنزل لذات الأسباب.

٤١ - ومضت تقول رفضت المحكمة دفع المدعي بعدم دستورية المادة ٢٥٥ من القانون المدني التي تنص على تمثيل القصر أو المعاقين بواسطة الزوج لانتهاكها لحق المساواة، وكان أساس الرفض أن المادة إنما تتفق مع الحادة لحماية الأسرة المنصوص عليها في المادة ٤٧ من الدستور ومع مفهوم الأبوة المسؤولة.

٤٢ - وقالت لقد زعم المدعي بعدم دستورية المادة ٢٥٧ من القانون المدني التي تنص على إخضاع مملتكات الوالدين دون السن القانونية للاشراف الاداري لوالد الزوج أو الوصي على الزوج، لأنها تنتهك مبدأ المساواة. وقالت لقد رفضت المحكمة تلك الدعوة.

٤٣ - ومضت تقول لقد زعم المدعي بعدم دستورية الفقرة ٤ من المادة ٣١٧ من القانون المدني التي تنص على إمكانية إعفاء المرأة من مهمة الوصاية، على أساس أنها تنتهك المادتين ٤٠ و ٤٧ من الدستور. وقد رفضت المحكمة تلك الدعوى على أساس أن المادة لا تفرض التزاما على المرأة ومن ثم لا تعتبر تمييزية.

٤٤ - وقالت فيما يتعلق بالمواد ٨١ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٤ و ١٣١ من القانون المدني أنها تلاحظ أن حكومتها ترى أن معظم البنات في غواتيمالا هم في الواقع وبسبب أوضاعهن المعيشية ومسؤولياتهن أكثر

(السيدة أرشيلا، غواتيمالا)

نضجا مما توحي به أعمارهن في سن ١٤ سنة. وفيما يتعلق بتمثيل الزوجين، فرغم أن الزوج يمثل العلاقة الزواجية طبقا للقانون، فإن هنالك درجة عالية من المساواة في الممارسة. ولم يقدم أي طعن أمام المحاكم في هذا الصدد.

٤٥ - وقالت فيما يتعلق بالحماية والمساعدة التي يكون مطلوبا من الأزواج تقديمها لزوجاتهم أن الغرض من القانون هو تمكين النساء من مواصلة تعليم ورعاية نمو أطفالهن. وقد اتضح في الواقع أن نقص الاهتمام من أي من الوالدين، وبخاصة الأم، يتسبب في إحداث ضرر دائم لنماء الطفل الجسدي والعاطفي. ولذلك تحتاج الأم أن تبقى في المنزل لفترة معينة لضمان رعاية الطفل على مدى السنوات القليلة الأولى، وتستطيع في نفس الوقت تصريف بعض الأنشطة التي تتفق ووظيفتها الرئيسية. ويتفق هذا النهج تماما مع المادة ٥ (ب) من الاتفاقية وبالرغم من أن الزوج هو المسؤول عن ادارة الممتلكات الزواجية، فإن المرأة تتمتع بالحماية فيما يتعلق بالممتلكات التي لديها في المنزل. وفي الواقع لم تؤد أي من مواد القانون المدني هذه الى إثارة أية مشكلة، ولكن حكومتها ترى أن هنالك حاجة لتحسين مستوى تعليم المرأة لكي تقوم بتوعية أبنائها بالمساواة بين الجنسين. وقدم المكتب الوطني لشؤون المرأة مقترحات لإدخال إصلاحات على القانون المدني في هذا الصدد.

٤٦ - وقالت إنه فيما يتعلق بالمادتين ٢٣٢ و ٢٣٥ من القانون المدني ينبغي ملاحظة أن القانون الجنائي ينص كذلك على عدم سريان عقوبة الإعدام على المرأة.

٤٧ - ثم انتقلت إلى الأسئلة المتعلقة بتنظيم الأسرة فقالت لقد نتجت عن تنظيم الأسرة آثار مدمرة على السكان وعانت المرأة في الواقع من تمييز عظيم نظرا لأنها خصت بوسائل منع الحمل. ولم تخطر النساء من السكان الأصليين بمعلومات عن وسائل منع الحمل والمخاطر الصحية المتصلة بها وفي كثير من الحالات كانت تعطى وسائل ضمن الرحم دون رضاها؛ وفضلا عن ذلك فإن استخدام وسائل منع الحمل قد فرض في مقابل الحصول على الغذاء الذي تمنحه هيئات الإعانة. والاعتقاد القوي الآن هو أن توفير وسائل منع الحمل قد أدى إلى إفساد المجتمع وتشجيع العلاقات خارج الزوجية مما أسفر عن حالات حمل غير مرغوبة وعن زيادة عدد الأمهات دون أزواج كما أدت الحملات المناهضة للانجاب إلى تدهور الأخلاق في أوساط الشباب مما ترتب عليه تدمير المجتمع وتدهور الأسرة كنظام.

٤٨ - وقالت وفيما يتعلق بالمادة ١ من الاتفاقية ينبغي أن يوضع في الحسبان أن الشعب الغواتيمالي ينتمي إلى مجموعات عرقية مختلفة ويولي احتراما عميقا للقيم الثقافية المحلية. ولذلك ينبغي تكثيف جهود ضبط السكان ضمن البرامج التعليمية مما سيساعد على تحسين المستوى المعيشي ويحقق توازنا

(السيدة أرشيلا، غواتيمالا)

في النمو السكاني. وفيما يتعلق بالرأي القائل بضرورة إلغاء أحكام القانون الجنائي التي تحمي حق الحياة فلا يمكن لمثل هذه الخطوة أن تمثل تقدما بأية حال من الأحوال، وإنما ستشكل تراجعا إذ يكفل دستور غواتيمالا حق الحياة. وقد عورضت أية محاولة لتعديل ذلك النص، فيما يتعلق بالإجهاض، من جميع قطاعات المجتمع.

٤٩ - وقالت وفيما يتعلق بالمادة ٣ فإن حكومتها تسعى لتوطيد السلم وهذا من شأنه أن يساعد المرأة في تحقيق تنمية متوازنة خالية من العنف. وليس واضحا السبب في الانطباع بأن دور المرأة في غواتيمالا أقل من دور الرجل فالحقيقة غير ذلك وربما يعود ذلك لأن من تولد لديهم هذا الانطباع يعتبرون أن دور المرأة كزوجة وكأم دور غير مرغوب وتحظى منظمات الأرامل في غواتيمالا باهتمام متزايد بالرغم من تعرضها في بعض الحالات إلى الاستغلال من قوى خارجية.

٥٠ - وانتقلت إلى المادة ٤ فقالت إن القانون يحمي الأمهات العاملات بالرغم من إحجام أصحاب الأعمال في الواقع عن تشغيل الأمهات.

٥١ - وفيما يتعلق بالمادة ٥ قالت المتكلمة إن العمل يجري حاليا في القطاع الخاص لوضع برامج تعليمية تهدف إلى تمكين الرجال من تقدير دور المرأة في المجتمع وإشراك الرجل على نحو نشط في تعليم الأطفال. ويجري "مكتب الدفاع عن حقوق المرأة" حملات تعليمية للقضاء على العنف الموجه للمرأة. وسيرد وصف لنتائج هذه الجهود في التقرير الثالث.

٥٢ - وفيما يتعلق بمسألة البغاء قالت إن حكومتها تشعر بأن جميع الشرور تعود إلى انعدام التعليم الأساسي وهي تعمل على توفير فرص العمل وتوفير التدريب للمرأة وترسيخ قيم احترام كرامة الإنسان بين الناس. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية فإن عددا من النساء يشارك على نحو نشط على المستويين الوطني والدولي كليهما.

٥٣ - وقالت إن هنالك تدابير يجري اتخاذها لمناهضة القولبة الثقافية التقليدية لدور الرجل والمرأة، تشمل تعزيز مفهوم التكامل والمساواة بين الجنسين خلال البرامج التعليمية، حتى يساهم الرجل والمرأة على السواء في تنمية المجتمع متمتعين بذات الحرية وقائمين بذات المسؤوليات. وسيتضمن التقرير الدوري الثالث لغواتيمالا معلومات عن البرامج المحددة التي تم تنفيذها تحقيقا لهذه الغاية.

(السيدة أرشيلا، غواتيمالا)

٥٤ - وفيما يتعلق بالاقتراح القاضي بضرورة تشجيع مدارس التعليم المختلط فإن رد الفعل المعاكس من جانب السكان ينم عن حق الوالدين وواجبهما في تحديد نوع التعليم الذي ينبغي أن يتلقاه الأطفال. ويرى سكان غواتيمالا أن المدارس التي يؤمها جنس واحد توفر حماية أفضل للبنات وليس فيها تمييز ضدهن، وهي ترى أن من الغريب أن توصي اللجنة بزيادة تخفيض التكاليف في ميدان التعليم بدلا من توفير مساعدات إضافية لأن تنمية المجتمع إنما تعتمد على تعليم سكانه.

٥٥ - وفيما يتعلق بموضوع التمييز ضد المرأة في مجال العمل قالت إن المرأة تتمتع بالحرية في تنظيم صفوفها في غواتيمالا ولكن بسبب العـــادات الثقافية السائدة حاليا وارتياح السكان العام لهيكل المجتمع، فلا يوجد سوى عدد قليل من المجموعات النسائية.

٥٦ - وفيما يتعلق بمسألة حصول المرأة على الرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة، قالت إن وكالات تخطيط الأسرة تنظم حملات إعلامية موسعة على نطاق البلد كله وتنشىء عيادات في جميع مقاطعاته مما يتيح للسكان الوصول إليها وفي حين تتمتع مجتمعات السكان الأصليين بفرص متساوية في الحصول على هذه الخدمات، فهي لا تزال تقاوم من جانبها وسائل تخطيط الأسرة التي لا تتفق مع تقاليدها وعاداتها.

٥٧ - وقالت إن حكومة غواتيمالا ترفض بشكل حازم الاقتراح القائل بضرورة تغيير الأنماط التعليمية المتعلقة بدور المرأة في الأسرة، ذلك أن تجربة البلدان التي شهدت هذا التغيير لم تكن مشجعة على الإطلاق. فمن المؤكد أن ما يقع من تجاوزات فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين قد أثر بشكل سلبي في المجتمعات الأخرى. ويعامل الرجال والنساء في غواتيمالا على قدم المساواة في مجالات العمل والتدريب المهني والأجور. وفضلا عن ذلك، يتمتع العمال في غواتيمالا ببعض المزايا التي لا يتمتع بها العمال الذين يعملون حتى في البلدان المتقدمة النمو.

٥٨ - وقالت إن حكومة غواتيمالا سوف تدرس بشكل دقيق جميع آراء وتوصيات اللجنة ضمن جهودها لتنفيذ أحكام الاتفاقية بشكل كامل.

٥٩ - الآنسة ريسينوس فرناندیز دي مالدونالدو: قالت إن باستطاعتها أن تقدم إحصاءات عن برامج محددة نفذت في غواتيمالا لمصلحة المرأة، اذا رغبت اللجنة في ذلك.

٦٠ - الرئيسة قالت إنه ينبغي إبلاغ المعلومات الى اللجنة كتابة.

٦١ - السيدة بستيلو: قالت إن الاتفاقية التي تقوم اللجنة برصد تنفيذها هي أحد صكوك حقوق الإنسان. وقد أعلن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ ومترابطة. وأعلن فضلا عن ذلك أنه رغم الخصائص الوطنية والإقليمية أو العادات الثقافية للمجتمع، فإن الدول ملزمة بحماية الحقوق والحريات الأساسية لسكانها. وفي حين تساهم التنمية الاقتصادية في التمتع بحقوق الإنسان، فإن نقص التنمية لا يعتبر مبررا لتقاعس الدولة عن حماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وقد أعلن مؤتمر فيينا أيضا أن حقوق النساء والفتيات هي جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان وأن القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على الجنس ينبغي أن يكون من الأهداف ذات الأولوية للدول وللمجتمع الدولي.

٦٢ - وقالت إن حكومة غواتيمالا قد صدقت على الاتفاقية دون تحفظ. وتنص المادة ١٦ من الاتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف جميع الاجراءات الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة المسائل المتصلة بالزواج والعلاقات الأسرية وأن تضمن على وجه الخصوص وعلى قدم المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات لكليهما أثناء فترة الزواج، وعند فسخه؛ ونفس الحقوق والواجبات للوالدين، بصرف النظر عن الحالة الزواجية، في المسائل المتعلقة بأطفالهما، ونفس الحقوق في أن يقررا بحرية وعلى نحو مسؤول عدد أطفالها وفترات التباعد في الانجاب والحصول على المعلومات والتعليم والوسائل التي تتيح لهما ممارسة هذه الحقوق. ويتعين على حكومة غواتيمالا الآن أن توفق بين تشريعها الوطني وأحكام الاتفاقية، وقالت إنها لا تدرك لماذا تصدر أحكام المحكمة الدستورية في غواتيمالا مخالفة تماما للاتفاقية. ولا يمكن للمجتمع الدولي وقد اقتربت البشرية من نهاية القرن العشرين أن يقبل بمبادئ ونظريات عن دور الرجل والمرأة أساسها اختلاف القدرات. ولابد لحكومة غواتيمالا أن تستعرض تشريعاتها الحالية، ولاسيما الأحكام المتعلقة بالمساواة أثناء الزواج. ومن شأن الاخفاق في ذلك أن يشكل انتكاسة خطيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا للمرأة وحدها في غواتيمالا وإنما للبلد كله.

٦٣ - السيدة غارسيا - برنس: لاحظت أن عدم قدرة الحكومة في الماضي على ارسال ممثلة الى اللجنة في نيويورك إنما هو علامة على عدم اهتمامها بشؤون المرأة. وبالرغم من أن الأسئلة الكثيرة التي أثارتها اللجنة عند عرض التقريرين الأولي والثاني الدوري معا قد أجبرت الحكومة في النهاية على ارسال ممثلة، فإن البيان الذي أدلت به الممثلة يثير فقط المزيد من التساؤلات ويزيد من قلق أعضاء اللجنة. وقالت إنها كمواطنة من أمريكا اللاتينية تدرك متألمة أبعاد حالة المرأة في غواتيمالا. وحقا، لقد قام فريق نسائي برلماني مشترك بعقد اجتماع مؤخرا في غواتيمالا، ولكن مما يؤسف له أن العمل الذي أنجز في الاجتماع لم يظهر في تقرير الحكومة. ويدل هذا الاخفاق على عظم الفجوة بين عمل المجموعات النسائية في غواتيمالا والموقف الذي تتخذه الحكومة في المحافل الدولية.

(السيدة غارسيا - برنس)

٦٤ - وقالت إن القانون المدني في غواتيمالا قانون نابليوني وتمييزي في محتواه. وفضلا عن ذلك، فقد فات الحكومة إدراك مغزى الجهود التي تبذلها المرأة في جميع أنحاء العالم لتحقيق المساواة مع الرجل. كما أن الادعاء بأن حقوق المرأة تتعارض مع القيم الأسرية، وتحريم العمل للمرأة، والآراء القائلة بأن تنظيم الأسرة يدمر القيم الأسرية ويفسد الشباب إنما تلقي الضوء على الفجوة بين السياسات الحكومية والواقع الدولي. ويجب فورا تصحيح التناقضات الواردة في التقرير. كما يجب أن تجري حكومة غواتيمالا استعراضا دقيقا لتوصيات اللجنة. ويتعين أن يطلب اليها تقديم تقرير الى اللجنة في غضون سنتين بشأن ما تكون قد اتخذته من اجراءات محددة لتعديل تشريعها التمييزي المعادي للمرأة وجعله يتسق مع الاتفاقية.

٦٥ - السيدة شكوب شيبلن: قالت إن القانون المدني لغواتيمالا يخالف الاتفاقية تماما ويعجز عن حماية حقوق الانسان المكفولة للمرأة كما تنص عليها الاتفاقية وصكوك حقوق الانسان الأخرى. ويستند التشريع الوطني الى الأشكال المقولبة البالية لأدوار الجنسين من الرجال والنساء. إلا أنه من المعلوم تماما أن القواعد القانونية ليست أبدية وإنما تعكس الواقع الاجتماعي المعاصر. وتعتبر حقوق الانسان التي تحميها الاتفاقية مثالا لتلك القواعد. ولذلك يجب أن تجري حكومة غواتيمالا استعراضا للتشريع الوطني لتجعله يتسق مع أحكام الاتفاقية.

٦٦ - الآنسة إليك: قالت إن التعارض بين أحكام الاتفاقية والتشريع الوطني لغواتيمالا مرجعه سوء فهم من جانب السلطات الغواتيمالية، ولذلك يمكن تصحيحه. ويتعين أن تطلب الحكومة مساعدة الأمم المتحدة في تعديل قوانينها لتجعلها متسقة مع الاتفاقية.

٦٧ - الآنسة أويج: قالت عندما تصدق دولة ما على الاتفاقية فإنها تعلن بهذا الاجراء عن التزامها أمام المجتمع الدولي باحترام أحكام الاتفاقية وبمواءمة تشريعاتها الوطنية مع تلك الأحكام. ويعزى قلق اللجنة الى عدم وجود أية اشارة تدل على أن حكومة غواتيمالا تتخذ خطوات في هذا الاتجاه. والواقع أن التقرير لم يشتمل على أية معلومات تدل على وجود تعديلات للتشريع المتعلق بمركز المرأة، على سبيل المثال، كما أنه لا يشير الى توفر الارادة السياسية لتغيير الوضع الحالي للأمور.

٦٨ - السيدة ريسينوس - فرنانديز دي مالدونادو (غواتيمالا): قالت إنها أحاطت علما بدقة بالملاحظات المبداة. وستطلب حكومتها مساعدة الأمم المتحدة في إعداد تقريرها الدوري الثالث. وقالت إن وفدها قد تلا حكم المحكمة الدستورية في غواتيمالا نظرا لأن اللجنة قد طلبت معرفة الحكم. وهي تود أن تؤكد للجنة بأن العمل جار لتحقيق إصلاحات في غواتيمالا. ويجري تعديل كل من القانون الجنائي والقانوني المدني.

(السيدة ريسينوس - فرنانديز دي مالدونادو، غواتيمالا)

وتبذل الجهود على سبيل المثال لضمان المساواة في العقوبة على جريمة الزنا بين الرجال والنساء. وقالت إن زميلتها من غواتيمالا تشترك على نحو نشط في المنظمات غير الحكومية المناصرة لحقوق المرأة في غواتيمالا ولاسيما حقوق المرأة من السكان الأصليين. وقد سعى وفدها الى اطلاع اللجنة على رأي المرأة في غواتيمالا، ووصف الاطار الاجتماعي العام الذي تنفذ فيه الاصلاحات. وليس ممكنا فرض أية تدابير على المرأة، فبعض الوكالات مثلا تدعو الى تسهيل الاجهاض عندما يفتقر الآباء الى الموارد اللازمة لإعالة المزيد من الأطفال. وقد تأكد رغم ذلك أن تنظيم الأسرة كان أكثر نجاحا عندما اعتمد على الطرق الطبيعية التي تتفق مع نظرة المرأة في غواتيمالا. ورغم كل هذا، فإن حكومتها سوف تأخذ بالنصح الذي قدمه لها أعضاء اللجنة.

٦٩ - الرئيسة: قالت إن أثر المشاكل الهيكلية والاقتصادية التي تواجه غواتيمالا على المرأة، ولاسيما المرأة الريفية، كان أكبر منه على غيرها. وقد صدقت حكومة غواتيمالا على الاتفاقية دون تحفظ، ولذلك تود اللجنة أن ترى مزيدا من الجهود من جانب الحكومة للوفاء بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية. وقالت إن القضاء على التمييز ليس مهمة سهلة. وأعربت عن أملها أن يكشف تقرير غواتيمالا المقبل عن حصول بعض تقدم في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠